

Distr.: General
3 September 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 2 أيلول/سبتمبر 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين
لأيرلندا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

يسرّ أيرلندا والمكسيك، بوصفهما الرئيسين المشاركين لمشاركتين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن وفي إطار تعاون وثيق مع المملكة المتحدة، إطلاعكم على المذكرة الموجزة لوقائع الاجتماع الذي عقده فريق الخبراء غير الرسمي بشأن الحالة في أفغانستان (انظر المرفق).
ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيرالددين بيرن ناسون

الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) خوان رامون دي لا فوينتي راميريز

الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

(توقيع) باربرا وودوارد

الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة 2 أيلول/سبتمبر 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين
الدائمين لأيرلندا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى
الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن

موجز وقائع الاجتماع الذي عُقد في 19 آب/أغسطس 2021 بشأن الحالة في أفغانستان

في 19 آب/أغسطس 2021، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن اجتماعاً بشأن الحالة في أفغانستان. واستمع الأعضاء إلى إحاطة من ميتي نودسن، نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام في أفغانستان (المكلفة بالشؤون السياسية) ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومن أليسون دافيديان، نائبة ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في أفغانستان، قدمتاها مع زملاء لهن من فريقيهما. واختتم الاجتماع باستعراض للتوصيات الرئيسية قّمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبملاحظات إضافية أدلى بها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ومثلّ عدداً من أعضاء مجلس الأمن نواب ممثليهم الدائمين أو منسقوهم للشؤون السياسية.

أسئلة طرحها أعضاء مجلس الأمن

طرح أعضاء مجلس الأمن أسئلة بشأن مدى التزام حركة طالبان بصون حقوق المرأة وموقف الأطراف الفاعلة بخلاف طالبان حيال حقوق المرأة، وبشأن حالة النساء والفتيات خارج كابول، والأنباء التي تفيد بوقوع حالات عنف جنسي وزواج قسري وتزويج لأطفال، والسبل إلى ضمان إمكانية حصول الفتيات على التعليم وإلى استمرار تزويد النساء والفتيات بالمعونة الإنسانية والخدمات الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وركزت أسئلة أخرى على دور الأمم المتحدة في حماية النساء المعرّضات للخطر وإجلتهن، والسبل التي يمكن لمجلس الأمن من خلالها حماية هؤلاء النساء، وقدرة الأمم المتحدة على رصد انتهاكات حقوق المرأة والإبلاغ عنها.

النقاط الرئيسية التي أثّرت خلال الاجتماع:

- اتسمت الحالة بعدم الاستقرار منذ تولت حركة طالبان مقاليد السلطة؛ وحذّر مقدمو الإحاطة من أن الأزمة الإنسانية ستزداد حدة وانتهاكات حقوق الإنسان ستتضاعف. وأوضحوا أن حركة طالبان سعت إلى تعزيز الأمن في المدن، غير أن الأيام الماضية كشفت عن تحديات تكتف جهود حفظ النظام، ولا سيما حول مطار كابول حيث الحالة في تدهور. فالتناس، وقد أصبحوا حبيسي حلقة مفرغة، يقتحمون المطارات بحثاً عن طائرة يستقلونها لمغادرة البلاد فيغدون بذلك عائقاً يعرقل جهود الإجلاء. وأفاد أحد المشاركين في الإحاطة بأن ناشطة بارزة سبق أن قدمت إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن أمضت ساعاتٍ طويلة في المطار مع أطفالها الصغار بعد أن فشلت في استقلال رحلة جوية لمغادرة البلد رغم حصولها على تأشيرة طائرة.

- لا يزال عدم الاستقرار السياسي قائماً، وليس من الواضح ما إذا كانت الأقليات أو الأفراد الذين كانوا يشغلون مناصب رئيسية في الحكومة سيتسنى لهم الاستمرار فيها. وقد عقد مجلسُ تنسيق الانتقال الذي تم تشكيله مؤخراً والذي يضم الرئيس السابق، حامد كرزي، ورئيس المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية، عبد الله عبد الله، وزعيم الحزب الإسلامي قلب الدين، قلب الدين حكمتيار، اجتماعاً مع حركة طالبان لبحث طرائق انتقال السلطة. ولكن هناك مؤشرات تفيد بأن تياراً أكثر تشدداً في الحركة لا يرغب في إشراك هذه الشخصيات في أي حكومة مقبلة. وفي ذات الوقت، أعلن نائب الرئيس، أمر الله صالح، نفسه رئيساً مؤقتاً للبلاد بعد مغادرة الرئيس أشرف غني.
- من الصعب للغاية تقييم حالة المرأة في البلد في الوقت الراهن، فهناك الكثير من المزاعم التي تشير إلى وقوع انتهاكات والتي لا يمكن التحقق من صحتها. وقد ظلت أربعة مكاتب ميدانية تابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مفتوحة، غير أن قدرة البعثة على الرصد مقيدة بفعل التعليمات الصادرة للموظفين المحليين بالبقاء في منازلهم إلى حين تحسّن الحالة الأمنية وحرص منظمات المجتمع المدني والصحفيين الذين تعاونت معهم البعثة في الماضي على ألا يفتوا الأنظار إليهم. وأكد مقدمو الإحاطة أهمية مشاركة المرأة في رصد حقوق الإنسان وشجعوا أعضاء المجلس على مناصرة استخدام آليات مجلس حقوق الإنسان لرصد انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تأثير حكم الطالبان على حقوق المرأة.
- في مؤتمرها الصحفي الأول، الذي عُقد في كابول في 17 آب/أغسطس، أدلت حركة طالبان مجدداً بتصريحات غامضة عن موقفها من حقوق المرأة. فقالت الحركة إن النساء سيُسمح لهن بالدراسة والعمل وبالانخراط في الحياة العامة "في إطار تعاليم الإسلام"، لكنها لم توضح بعد ما يعنيه ذلك. وفي الوقت نفسه، تشير الأنباء إلى تناقض تلك الوعود مع ما يحدث على أرض الواقع. ففي بعض المناطق، أعادت حركة طالبان العمل بسياساتٍ اعتادت فرضها خلال حكمها السابق. وفي مقاطعات عدة خاضعة لسيطرة طالبان، أمرت النساء بالامتناع عن الذهاب إلى أعمالهن وأغلقت مدارس البنات والمدارس المختلطة. وعلاوة على ذلك، حُظر على النساء والفتيات مغادرة المنزل دون مرافق من الذكور وفُرض عليهن ارتداء البرقع. وحذر مقدمو الإحاطة مما لهذه القيود من تأثير خطير على حقوق المرأة، بما في ذلك إمكانية حصولها على الرعاية الصحية. وفي عدة مناطق، هدد أفراد حركة طالبان حسب التقارير بأن الخروج على هذه القواعد سيتتبع عقوبة قاسية. وهناك بالفعل تقارير تفيد بأن نساء تعرّضن للجلد والضرب علناً، بل وأن أخريات أطلق عليهن الرصاص ولقين حتفهن، وهو ما حدث في 3 آب/أغسطس لناشطة في مجال حقوق المرأة بسبب انتهاكها تلك القواعد. وشدّد المشاركون في الإحاطة على أن الأعراف القمعية فيما يتعلق بأدوار الجنسين تقع موقع الصميم من المواقف التي تعتمدها حركة طالبان وأكدوا وجود صلة مباشرة بين سيطرة الطالبان على منطقةٍ من المناطق وورود أنباء منها عن انتهاكات في حقوق المرأة.
- ومع ذلك، تتباين ممارسات الطالبان في مجال الحوكمة من منطقة لأخرى وهناك أنباء تفيد حسب المزاعم بأن أوامر صدرت بعودة الفتيات إلى المدارس والمدرسات إلى العمل. وفي جامعة هرات، عُقدت اجتماعات بين قادة الطلبة وسلطات طالبان ذُكر فيها أن الطالبات يمكن أن يُعَدن إلى الجامعة بشرط ارتداء الحجاب وأن مادةً للدراسات الإسلامية أُدرجت في المناهج الدراسية. وأفيد أيضاً بأن موظفات الجامعة أُمرن بالعودة إلى العمل.

- هناك تقارير مثيرة للقلق عن وقوع حالات عنف جنسي مرتبط بالنزاع في المناطق التي تسيطر عليها طالبان، ولكنها تقارير يصعب التحقق من صحتها. وحتى قبل التطورات الأخيرة، كان الوضع السائد دوماً هو نقص الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وهو الأمر الذي سيتفاقم الآن. وأشار المشاركون أيضاً إلى أن جرائم العنف الجنسي، كما هو موثّق في تقارير الأمين العام عن العنف الجنسي في سياق النزاع، لم تُنسب إلى حركة طالبان فحسب، بل وأيضاً إلى قوات الأمن الأفغانية التي حُلّت منذ ذلك الحين. وفي سياقات أخرى، من المألوف أن يؤدي تدفق أعداد كبيرة من المقاتلين إلى المناطق الحضرية على مقربة من السكان المدنيين إلى زيادة في حالات العنف الجنسي، وقد يلجأ الناس إلى زواج الأطفال والزواج القسري كآلية سلبية لمجابهة الوضع. ولقد أصدرت حركة طالبان بياناً أمرت فيه مقاتليها بعدم الزواج من النساء قسراً، غير أن المشاركين في الإحاطة نبّهوا إلى أنه من الواضح بالفعل أن الحركة لا تملك القيادة والسيطرة الكاملتين على قواتها. ومن شأن أبناء زواج أفراد الطالبان بالنساء قسراً أو زواجهن بطفلات أن تزيد من نفور السكان من الحركة ومن مشاعرهم العدائية نحوها. وأشار المشاركون أيضاً إلى دور تنظيمي القاعدة وداعش، وحذروا من تزايد استخدام هذين التنظيمين أيضاً للعنف الجنسي كأسلوب من أساليب الإرهاب وكوسيلة إلى تحقيق أهدافهما الاستراتيجية، بما في ذلك التجنيد والتمويل عن طريق الاسترقاق الجنسي والاتجار.
- هناك بعض المؤشرات تدلّ على وجود مقاومة لحركة الطالبان، بما في ذلك مظاهرات نودي فيها بالحفاظ على ما اكتسبته المرأة من حقوق. ففي 17 آب/أغسطس، اجتمعت مجموعة صغيرة من النساء في كابول للمطالبة بحماية حقوق المرأة وقدرتها على الالتحاق بالتعليم والانخراط في سوق العمل وفي الحياة السياسية. وقد نُشرت مقاطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي تظهر أن مقاتلي طالبان لم يعترضوا طريق المحتجات. ومع ذلك، يواجه مئات الناشطين والصحفيين وقادة المجتمع المدني، ولا سيما النساء منهم، وكذلك النساء العاملات التهديدات ويتعرضون للمراقبة والاعتقال. وناشد مقدّم الإحاطة أعضاء مجلس الأمن أن يوفروا الدعم الفوري للمدافعات عن حقوق الإنسان وأن يستمروا في إدانتهم العلنية لما يتعرّضن له من عنف.
- أعلن المشاركون أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سوف يعاود فتح مراكز الصحة الجنسية والإنجابية التابعة له في مختلف أنحاء البلد، ولاحظوا أن تيسّر الوصول إلى المراكز الصحية قد يكون من الأسهل في بعض الأحيان التفاوض بشأنه على الصعيد المحلي. كما أكدوا أهمية الجهود الدعوية لإبقاء مراكز صحة المرأة مفتوحة.
- شدّد مقدّم الإحاطة على ضرورة بذل الجهود الدعوية الحثيثة لإشراك المرأة في جميع جوانب الحياة العامة والحفاظ على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن عند التفاوض مع حركة طالبان. فإذا توقفت النساء عن الذهاب إلى العمل لتقديم الخدمات المتقدّمة للأرواح، فسوف تكف النساء والفتيات عن التماس هذه الخدمات بسبب الأعراف والممارسات الثقافية التي تمنع النساء من الاختلاط برجال ليسوا من أقاربهن. وحذر المتكلمون من أنه إذا تحول هذا السيناريو إلى حقيقة، فإن قدرة نصف السكان على الحصول على تلك الخدمات ستتلاشى. وناشدوا المشاركين أن يناصروا مساعي إشراك المرأة في الحياة العامة وتمكين النساء العاملات في مجال المساعدة الإنسانية من تأدية عملهن.

- أخيراً، شدّد المشاركون على أهمية أن يستمر مجلس الأمن في إيلاء الوضع اهتمامه الشديد. وأشاروا إلى الإعفاءات من حظر السفر المفروض بموجب نظام الجزاءات التي مُنحت للمستقيدين بها بشرط المشاركة في مفاوضات السلام، وشجّعوا مجلس الأمن على ربط أي إعفاءات من حظر السفر بضرورة حماية حقوق المرأة وتعزيزها. وحث مقدمو الإحاطة أعضاء المجلس على تقييم التزامات حركة طالبان قياساً إلى أفعالها لا أقوالها.

التوصيات

قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، التوصيات التالية⁽¹⁾:

(أ) ينبغي أن يتخذ مجلس الأمن قراراً للرد على آخر المستجدات. وينبغي أن ينظر في تضمينه العناصر التالية:

'1' أن يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد الوطني تراعى فيه الاعتبارات الجنسانية تمام المراعاة، بما يشمل حماية المرأة؛

'2' أن يحث جميع الدول الأعضاء على تيسير وتسريع مغادرة الأفغان الذين يرغبون في الرحيل وإعادة توطينهم، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء المعرّضات للخطر أو المستهدفات، بمن فيهن النساء المنخرطات في المجتمع المدني وفي الحياة العامة؛

'3' أن يدعو حركة طالبان إلى احترام التزامات أفغانستان الدولية وحقوق النساء والفتيات، بما في ذلك حرية تنقلهن وحماية حيز المشاركة المدنية المكفول لهن؛

'4' أن يدعو المجتمع الدولي إلى توفير التمويل العاجل للنداء الإنساني من أجل أفغانستان وأن يطالب بضمان واحترام إمكانية وصول المعونة الإنسانية لجميع الأفغان، بمن فيهم النساء والفتيات، بدون عوائق وبشكل تام وكذلك مشاركة العاملات في مجال المساعدة الإنسانية والعاملات في الخطوط الأمامية في إيصال المعونة؛

(ب) فيما يتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان التي تنتهي في منتصف شهر أيلول/سبتمبر، ينبغي أن ينظر مجلس الأمن فيما يلي:

'1' أن يطلب إلى البعثة أن تراعي الاعتبارات الجنسانية مراعاة تامة بوصفها جزءاً من مهامها ذات الأولوية ومسألة شاملة تتخلل جميع مجالات ولايتها، وأن تدعم وتتعاون وتتشاور بشكل هادف وفي جميع مجالات عملها مع طائفةٍ عريضةٍ ومتنوعةٍ من منظمات المجتمع المدني النسائية والشبكات النسائية ومن المنظمات التي تقودها نساء، وجماعات المجتمع المحلي، والمدافعات عن حقوق الإنسان، والنساء اللاتي يعشن في المهجر؛

(1) هذه التوصيات عبارة عن اقتراحات قُدمت في هذا الاجتماع من قبل المشاركين التابعين للأمم المتحدة أو هي مستمدة من ورقة المعلومات الأساسية التي أعدها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي قبل الاجتماع؛ ولكنها ليست توصيات صادرة عن فريق الخبراء غير الرسمي ككل أو عن أعضاء المجلس.

2' أن يدين التهديدات والاعتداءات وأعمال القتل التي تتعرض لها النساء، بمن فيهن المدافعات عن حقوق الإنسان وبنيات السلام والصحفيات والنساء العاملات في القطاع العام، وأن يطلب إلى البعثة رصد تلك الانتهاكات؛

3' أن يدعو جميع أطراف النزاع إلى صون حقوق المرأة كاملةً، بما فيها كافة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإلى التقيد التام بالتزامات أفغانستان بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان؛

(ج) عند تمديد العمل بنظام الجزاءات في وقت لاحق من هذا العام، ينبغي أن ينظر مجلس الأمن فيما يلي: تضمين معايير الإدراج في قائمة الجزاءات معياراً يتعلق بتقييد حقوق الإنسان وانتهاكها، لا سيما حقوق المرأة المشمولة بالحماية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبما يشمل حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، سواء ارتكبت باسم حركة طالبان أو نيابة عنها؛ ومطالبة فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات بتضمين المسائل الجنسانية في كل أعمال التحقيق والإبلاغ التي يقوم بها باعتبارها مسألة شاملة تتخلل مجالات عديدة؛ ومطالبة فريق الرصد بأن يضم في عضويته الخبرات اللازمة في مجال المسائل الجنسانية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي ولأعضاء المجلس الآخرين أن يقوموا بما يلي:

(أ) تقديم الدعم العملي الفوري للنساء المعرضات للخطر، بسبل منها تيسير وصولهن إلى القنوات الدبلوماسية والسياسية ومنحهن تأشيرات طارئة وتنظيم عمليات إجلاء طارئ لهن والمناداة بوقف أي عمليات ترحيل للاجئين الأفغان الموجودين خارج البلد؛

(ب) الانخراط في مساعٍ سياسية دبلوماسية ودعوية رفيعة المستوى من أجل دعم مشاركة المرأة الكاملة والمتكافئة والهادفة في أي عمليات سلام أو أمن تتعلق بأفغانستان؛

(ج) تقديم الدعم المالي المباشر لمبادرات بناء السلام المحلية والحركات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني التي تقودها نساء، بما في ذلك من خلال توفير التمويل المرن والطويل الأجل وتيسير إقامة التحالفات بين الشبكات النسائية، ودعم جهودها الدعوية من خلال بناء القدرات وتعزيز الرسائل الدعوية؛

(د) الإدانة العلنية للعنف ضد المرأة، بما يشمل المدافعات عن حقوق الإنسان والنساء اللائي يضطلعن بأدوار مهنية أو أدوار في مجال الخدمة العمومية، والإعراب عن الدعم لما يؤديه من عمل قيم.

وأعرب الرئيسان المشاركان عن شكرهما لجميع المشاركين والتزاما بمتابعة ما أثير خلال الاجتماع من مسائل هامة.